رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 11 / 2023
تاريخ قبول البحث 27 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد عام 2011: بين التقدم والتراجع

Iraqi women's participation in political life after 2011: between progress and regression

م.د.كوثر طه ياسين

Dr. Kawthar Taha Yassin

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Baghdad University / College of Political Science

kawther.taha@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عانى العراق فترات طويلة من الاستبداد وقمع الحريات والتعبير عن الرأي ولم تكن المرأة بافضل حالا من الرجل اذ عانت من التهميش والإقصاء, وبعد التغيير الذي حصل في العراق كان لابد للمرأة من ان يكون لها الدور الفاعل الذي يجب ان تؤمن به المرأة قبل غيرها في سبيل تحقيق الديمقراطية, فالمشاركة السياسية احدى مرتكزات البناء الديمقراطي للمجتمع المعاصر وتدل على مدى نمو المجتمع , كما ان الدور الذي تقوم به المرأة يعمق ليس فقط المساواة بين الجنسين وانما تنمية روح المواطنة لدى الجميع مما يتطلب الاهتمام بهذه المشاركة التي يجب ان تكون متميزة, وبالفعل حصل هناك بعد التغيير السياسي تصاعد باتجاه المشاركة السياسية بشكل عام عن المرحلة السابقة مع وجود تفاوت بين كل دورة انتخابية واخرى من خلال التقدم والتراجع.

الكلمات المفتاحية: "المرأة"، "المشاركة السياسية"، "العراق"

Abstract

Iraq suffered long periods of tyranny and suppression of freedoms and expression of opinion. Women were not better off than men because they suffered from marginalization and exclusion, and after the change that took place in Iraq, women had to have the active role that women must believe in before others in order to achieve Democracy, political participation is one of the foundations of the democratic construction of contemporary society and indicates the extent to which the society has grown, and the role that women play deepens not only gender equality, but the development of the spirit of citizenship for everyone, which requires attention to this participation, which must be distinct, and indeed it happened there after Political change is an escalation towards political participation in general from the previous stage, with a discrepancy between each electoral cycle and the other through progress and retreat.

Keywords: "Women", "Political Participation", "Iraq"

المقدمة:

تعد قضية المشاركة السياسية للمراة وتوفير الفرص المتاحة لها للوصول الى كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من اهم القضايا التي تتطلب الكثير من الاهتمام عند التعامل معها, للانتقال بها من مجرد عدد ما من النساء في مواقع صنع القرار او تخصيص عدد من المقاعد هنا وهناك الى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية فريدة ومتميزة وذات تاثيرواضح على جميع مؤسسات الدولة, وبالشكل الذي

يحقق الدمج الحقيقي لقضايا النساء في السياسات العامة, واصبح هذا الموضوع دليلا على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات خاصة بعد ازدياد الحركات التي تدعو الى تعزيز حقوق الانسان بشكل عام وحقوق المراة بشكل خاص, إذ ان اساس البناء القيمي للديمقراطية قائم على النواة وهي مؤسسة العائلة والمراة هي نواة هذه المؤسسة, ولا يمكن بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي والمرأة فيه مهمشة ومضطهدة, وفي العراق عانت المرأة كما هو حال العديد من دول العالم الثالث من ازمة حقيقية تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ نتيجة الظروف القاسية والحروب التي تعرض لها العراق والتي ادت الى انزواء المرأة وتحجيم دورها, وبعد النقلة النوعية التي حدثت بعد عام 2003 برزت اهمية تقوية دور المرأة العراقية في المجتمع ومشاركتها الفعالة في صياغة القوانين وسن التشريعات للنهوض بمستوى البلد الحضاري, إذ كان من نتيجة الانتقال الديمقراطي على المستوى الداخلي في العراق والتأثر بمفاهيم حقوق الانسان على الصعيد الخارجي ان اصبحت قضايا المرأة العراقية مصدر اهتمام داخلي وخارجي, فجاء دستور عام 2005 لينص على منح المرأة كوتا انتخابية, واصبحت هناك امكانية لوصول المرأة الى مراكز صنع القرار, ولكن وجودها كان شكليا اكثر منه عمليا, لذلك جاء هذا البحث للوقوف على مدى تقدم وتراجع دور المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد التغيير السياسي.

مشكلة البحث: كان من نتيجة التحول الديمقراطي في العراق حصول تحولات سياسية مهمة , من ابرزها مشاركة المرأة في الحياة السياسية الا ان هذه المشاركة تعتبر محدودة, وتنطلق من هذه المشكلة عدة تساؤلات:-

1-هل كان للتشريعات الدستورية الخاصة بالمرأة تأثير فعال في مشاركة المرأة في الحياة السياسية ؟

2- ماهو الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد التغيير السياسي ؟

3-هل استطاعت المرأة ان تستثمر ما اقر لها من نسبة الكوتا في اطار العملية السياسية ؟

فرضية البحث: على الرغم من نص الدستور العراقي لعام 2005 على تخصيص نسبة للنساء للمشاركة في الحياة السياسية, الا ان الواقع يشير الى ان تمثيل المرأة في المواقع السياسية المهمة , خاصة المرتبطة بصنع القرار السياسي ما زال ضعيفا, ولم تستطع المرأة استثمار ما اقر لها من نسبة الكوتا؛ بسبب تأثير القيادات الحزبية والكتل السياسية, وتأثير التوازنات المذهبية والسياسية.

هيكلية البحث: انتظم البحث في مبحثين ومقدمة وخاتمة, في المبحث الاول سلط الضوء على مفهوم المشاركة السياسية وحقوق المرأة في دستور عام 2005 والقوانين الانتخابية, وفي المبحث الثاني تم دراسة الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد التغيير السياسي, إذ تم تسليط الضوء على واقع المرأة بعد عام 2003 وبعد عام 2011.

المبحث الاول: مفهوم المشاركة السياسية وأهم النصوص القانونية

اتسم موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعناية واهتمام الباحثين والدارسين المهتمين بواقع المرأة وأهمية دورها في النشاطات والمشاركات السياسية. وبذلك فأن مشاركة المرأة بأي مستوى من المستويات تقوم في إطار المجتمع وفي سياق معرفي وقانوني حيث يتم رسم المشاركة المجتمعية وتنظيمها وسوق نتناول السياقين في مطلبين:

المطلب الاول/ مفهوم المشاركة السياسية

تعددت تعاريف المشاركة السياسية فقد عرفها هربرت ماكلوس على انها تلك الانشطة الادارية التي يزاولها اعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر , اي انها تعني اشتراك الافراد في مختلف مستويات النظام السياسي [1].

ويعرفها فيليب برو على انها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المواطنون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثراً على سير العملية السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمة أساسية لمفهوم المواطنة . [2]

اما بالنسبة للباحثين العرب فقد تطرقوا الى توضيح مفهوم المشاركة السياسية ومنهم داود الباز الذي عرفها على انها اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والاسهام في تعزيز مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه. [3]

وعرف عبد السلام نوير المشاركة السياسية على انها عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة والسياسة لمجتمعه بشكل ارادي وواعي من اجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الانشطة اهمها الاشتراك في الاحزاب والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت. [4]

المطلب الاول: أهمية المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية اهمية كبيرة سواء على مستوى الفرد او مستوى السياسة العامة للدولة, على مستوى الفرد تنهض المشاركة بمستوى الوعي السياسي للفرد وتنمي فيه شعورا بالكرامة والقيمة والاهمية السياسية. كما انها تساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يعد فعلا عماد قوة وعافية الجسد السياسي, وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم الى واجباته ومسؤلياته, وعلى مستوى السياسة العامة تحقق المشاركة النفع لاكبر عدد من الافراد, إذ بفضلها يصبح الحكام اكثر استجابة لمطالب المواطنين, ويتوزع الناتج القومي بشكل اكثر عدالة, ومن ثم ترتبط

درجة المساواة الاقتصادية في المجتمع ارتباطا مباشرا بنطاق المشاركة السياسية, إذ يؤدي ازدياد عدد المشاركين الى مزيد من العدل الاجتماعي والاقتصادي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة [5]

اما بالنسبة للمرأة بشكل خاص تكتسب المشاركة السياسية اهميتها من حيث كونها الية اساسية لتنمية الذات وتنمية المجتمع, كما ان المشاركة السياسية للمرأة تمثل درجة وعي المجتمع لذاته وحضارته, وذلك لان المشاركة في جوهرها ماهي الا ظاهرة حضارية بقدر ماهي ظاهرة سياسية, وعندما يصل المجتمع الى درجة معينة من الرقي والتقدم فأن قضية المشاركة السياسية للمرأة تصبح من قضاياه الاساسية, وبالتالي فأن فتح باب المشاركة السياسية للمرأة يؤدي الى زيادة ثقتها بنفسها [6]

المطلب الثاني: حقوق المرأة في دستور عام 2005 والقوانين الانتخابية

يلاحظ انه منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى عام 2003 لم تحظ المرأة العراقية بالقدر الكافي من الاهتمام والرعاية سواء في ظل النظام الملكي او ما تبعه من ثلاث جمهوريات ذات نظم عسكرية, فالنظام الملكي كان نظاما ديمقراطيا, الا ان ديمقراطيته كانت شكلية لم تتوفر فيها المتطلبات العقلية والاخلاقية والثقافية, اما النظم الجمهورية العسكرية لم تختلف عن سابقتها في النمط العقلي– الفكري إزاء المرأة, ذلك انها كانت ذات منظومة فكرية تقليدية لم تحاول تحرير المرأة من واقعها الصعب, وقد يكون سبب ذلك الخوف من اختراق المنظومة التقليدية او ايمانها بها, وان تحققت بعض الاصلاح من جانب السلطة لصالح المرأة, فاما بهدف تحقق مصلحة النظام السياسي او تقليدا مظهريا فحسب [7]

إذ ان مجمل الدساتير التي سبقت دستور 2005 لم توفر اي ضمانات حقيقية لاحترام حقوق المرأة بشكل يحميها من تعسف السلطة, ولم تتمكن المرأة العراقية من ترجمة هذه النصوص بمشاركة فعلية الا بعد عام 1980م عندما صدر قانون المجلس الوطني رقم(55) لسنة 1980, والذي شهدت المرأة العراقية معه اول مشاركة سياسية فعلية كناخبة ومرشحة وتمكنت من شغل مقعد في البرلمان العراقي, ولكنها كانت مشاركة في اطار نظام الحزب الواحد الذي يعني غياب الديمقراطية الحقيقية القائمة على التعددية الحزبية مما افقد المشاركة من محتواها الحقيقي[8]

بعد عام 2003 وسقوط النظام السياسي العراقي, اعلنت سلطة الائتلاف الموقت التي تزعمها الحاكم المدني بول بريمر نفسها بصفتها السلطة التشريعية العليا في البلاد,بعدها تم تشكيل مجلس الحكم المؤقت في تموز عام 2003, ومن ثم اعلن عن اتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة على وضع قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية [9]

وقد سعى قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الى التمكين التشريعي للمرأة, واستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة الربع للنساء في عضوية الجمعية الوطنية وتمكنت 87 امرأة من الوصول الى عضوية الجمعية من اصل 275 عضوا, الا ان دور المرأة لم يكن فاعلا وتميز بمحدودية تأثيره في الجمعية ويرجع ذلك الى الاسباب الاتية[10] :

1-افتقاد المرأة الى الخبرة والحنكة السياسية المطلوبة.

2-ان تمثيل المرأة كان لسد فراغ قانوني تمثل في تحقيق نسبة الكوتا داخل الجمعية الوطنية.

3-اعتماد الانتخابات على نظام القائمة المغلقة الذي لم يتح اختيار الكفاءات النسوية.

4-تاثير الكتل السياسية وتحديد دور المرأة وتأثيرها داخل قبة الجمعية الوطنية.

5-الوضع الامني المتأزم والذي القى بضلاله على المجتمع عموما والمرأة خصوصاكما يلاحظ ان عدد اعضاءالجمعية الوطنية كان(275)عضوا وكذلك مجلس النواب المنتخب في 2005/10/15 لذا لا يمكن استخراج نسبة الربع الا بتقريب الناتج الحاصل من القسمة(عدد الاعضاء على اربعة) وكان اولى بالمشرع الدستوري ان يراعي ذلك بأن يجعل عدد النواب اما (274) او(276) عضوا فهذه النصوص الدستورية واجبة التطبيق ولا يجوز مخالفتها من قبل المشرع العادي وفقا لمبدا علو الدستور وسموه [11]

اما دستور العراق لعام 2005م الذي تمت الموافقة عليه بالاستفتاء الشعبي العام من قبل اغلبية الشعب العراقي فقد نص على المبدأ نفسه في المادة (49 فقرة 4) منه والتي نصت على" يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب[12]

وجدير بالذكر انه رغم اهمية المادة 49 من دستور عام 2005م التي تعتبر الضمانة الاهم, الا انه يعاب على هذه المادة انها اكدت على نسبة التمثيل النسبي(الكوتا) في مجلس النواب فقط, بينما كانت الكوتا قبل ذلك في المادة 30 الفقرة ج السابقة الذكر من قانون ادارة الدولة المؤقت والدستور المؤقت لعام 2004م تشمل كافة مجالات صنع القرار [13]

وفي 18/ايلول/2005 اصدرت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات الجديد الذي الغى بموجبه قانون الانتخابات السابق المرقم 2004/96 , ويعد اول قانون انتخابي صدر في العراق بعد التغيير, وتحديدا من السلطة التشريعية المنتخبة بموجب دستور عام 2005, وهذا جعله يتميز عن بقية القوانين الانتخابية, ومما جاء فيه

يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في القائمة, فضلا عن ذلك يستوجب ان يكون ضمن اول ستة مرشحين على القائمة امرأتان على الاقل وهكذا في نهاية القائمة 14

وهذا مؤشر على ان الالية المحكمة التي اتبعها المشرع هي التي حققت نسبة النساء في المجالس المنتخبة, ولو أوكل المشرع ترتيب الاسماء والمرشحين في القوائم الى الاحزاب والكيانات السياسية لما تحققت النسبة المستهدفة [15]

وبعد ذلك اصدر مجلس النواب قانون الانتخابات المرقم 26 الصادر في 9/كانون الاول/ 2009 ,الذي تم فيه تعديل قانون الانتخابات المرقم 16 الصادر في ايلول عام 2005, وقد نص في المادة (3) على ان نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لا تقل عن الربع من الفائزين[16]

اما قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(45) لعام 2013 فقد قرر في المادة(13) منه على(اولا: يجب ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وان لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن 25% , ثانيا: يشترط عند تقديم القائمة ان يراعى تمثيل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال) , اما المادة(15) من هذا القانون فقد نصت في الفقرة اولا منها على" اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك موثرا على نسبة تمثيل النساء" [17]

يلاحظ ان المادة(15) تعد ظلما وانتهاكا لحقوق المرأة السياسية نتيجة مخالفتها لاهداف هذا القانون الذي نصت عليها المادة(2)في الفقرة ثانيا على المساواة والمشاركة, والفقرة رابعا عندما نصت على "ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها",وكان السؤال لماذا عندما يشغر مقعد رجل يعوض برجل وعندما يشغر مقعد امرأة لا يشترط تعويضه بامرأة الا اذا كانت مؤثرا في نسبة ال25% وكأن الحق السياسي للمرأة يجب ان يبقى مسجونا في هذه النسبة وان لا يتعداها , على الرغم من ان المادة 49–رابعا من الدستور العراقي كان نصها واضحا في هذه النسبة " ان لا يقل عن الربع", اي ان الزيادة غير ممنوعة ولكن الاقل منها هو الممنوع , اضافة الى مخالفتها الصريحة للمادة (16) من الدستور العراقي والتي تنص على" تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين, وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك" , والمادة(20) منه التي تنص على" للمواطنيين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح", [18]

ورغم كل الثغرات التي ذكرت او التي تظهر اثناء الممارسات الفعلية, الا ان دستور العراق لعام 2005م والقوانين الانتخابية شكلت ضمانة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتفعيل دورها بشكل ايجابي, وهذا يعكس

بأن المرأة العراقية اصبحت ذي مشاركة في العملية السياسية , وهو بدوره يعكس ذلك التفاعل الكبير للمرأة العراقية مع التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العراق والتي كانت مختلفة عن المرحلة السابقة بشكل واضح[19]

المبحث الثاني: الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد التغيير السياسي

في هذا المبحث سيتم دراسة الواقع السياسي للمرأة العراقية , وتم تقسيم المبحث الى مطلبين, تناول الاول واقع المرأة العراقية بعد عام 2003, وتناول الثاني واقع المرأة العراقية بعد عام 2011.

المطلب الاول: الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003

اولا/ المرأة العراقية في السلطة التشريعية

في انتخابات كانون الثاني عام 2005 وصل التمثيل النسوي الى 33% من عدد مقاعد البرلمان, وهي اكبر نسبة تحصل عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية, وقد كانت هذه الزيادة نتيجة لإقرار النظام السياسي العراقي الجديد مبدا الحصة النسائية (الكوتا), الذي فرض في العراق بعد عام 2003 والتي تمكنت المرأة من خلالها توسيع قاعدة مشاركتها[20]

وفي انتخابات عام 2010عادت وانخفضت النسبة عما كانت عليه لتصبح(25,2%) إذ بلغ عدد اعضاء مجلس النواب العراقي للدورة البرلمانية لانتخابات عام 2010 (325) عضوا ، وبلغت نسبة الترشيحات أكثر من (2000) من أصل (6539) في عموم الدوائر الانتخابية وكانت حصة الرجال اعلى من حصة النساء (243) عضوا من الرجال مقابل (82) عضوا من النساء[21]

ثانيا/المرأة في السلطة التنفيذية

كانت مساهمة النساء في تشكيلة الحكومة الانتقالية لعام 2004م برئاسة السيد اياد علاوي بتوليهن ست حقائب وزارية من مجموع وزارات الدولة البالغ عددها 34 وزارة, ولم تشغل النساء اي من المناصب السيادية الاربعة العليا فكان التمثيل النسبي لمشاركة النساء قرابة 18% في مجلس الوزراء, ثم في الحكومة الانتقالية الثانية برئاسة ابراهيم الجعفري لعام 2005 شغلن ست وزارات ايضا من مجموع 35 وزارة, اي بنسبة 17% , وفي الدورة الانتخابية الاولى عام 2006م ازداد عدد الوزارات الى 37 الا ان نسبة مشاركة النساء تراجعت الى اربع وزارات فقط للمدة من[22] (2006-2010)

وبعد ان تشكلت حكومة السيد نوري المالكي عام 2010, لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة فقط من اصل (41) وزارة, الامر الذي خالف نظام الكوتا التي تمنح المرأة في الاقل (10) وزارات من مجموع ال (41) وزارة, وقد دعا هذا الامر النائبة الاء الطالباني الى التعليق بالقول" اليوم قد وئدت الديمقراطية في العراق[23]"

ثالثا/ المرأة العراقية في المجالس المحلية

لقد حصلت المرأة العراقية في اول انتخابات لمجالس المحافظات والتي اجريت تزامنا مع الانتخابات البرلمانية عام 2005 على 25% من مقاعد المجالس المحلية [24]

وفي انتخابات مجالس المحافظات الثانية التي جرت عام 2009م حققت المرأة 33% من المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات, وحصلت اربع نسوة على مقاعد لهن بدون كوتا, والسبب في ذلك يعود الى نظام الدوائر المتعددة المفتوحة , لكن رغم الزيادة الحاصلة في عدد المقاعد لم تحصل اي امرأة على منصب محافظ [25]

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام2011

اولا/ المرأة في السلطة التشريعية

في الانتخابات البرلمانية لعام2014 حصلت المرشحات للانتخابات على 22 مقعد بدون الحاجة الى الكوتا عن طريق التنافس مع الرجال على اصوات الناخبين, وبالرغم من احتساب المقاعد ضمن المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان اي ضمن 83 مقعدا المخصصة لها في مجلس النواب بموجب الكوتا الا ان تلك النسبة تؤشر حالة ايجابية في الاداء البرلماني للمرأة والتي شجعت الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء على منح ثقتهم لكي تكون ممثلتهم في البرلمان امرأة وفي الوقت نفسه فانه مؤشر لتطور مشاركة نوعية وحقيقية للنساء[26]

اما في انتخابات عام 2018 حازت النساء على84 مقعدا من مجموع 329 مقعد برلماني بعضهن انتخبن خارج نظام الكوتا[27]

يلاحظ انه على الرغم من ان هناك تقدم في النسبة العددية الا ان التمثيل النسوي في مجلس النواب لم يحقق دورا فاعلا لصالح قضايا المرأة, نحو تحقيق الاهداف المنشودة المتمثلة في المساواة والتنمية, وذلك لعدة اسباب منها عدم ايمان اغلبية النائبات بقضية حقوق المرأة ومساواتها , اضافة الى ان دوافع ترشيح الاحزاب والكتل السياسية لاغلب المرشحات قائمة على اسس طائفية ومناطقية وقومية, ورغم تشكيل كتلة نسوية داخل البرلمان لتفعيل دور المرأة في صنع القرار السياسي الا انها اخفقت في تحقيق اهدافها بسبب فقدان استقلالية القرار عن

الكتل السياسية وغياب التنسيق والتنافس بين النائبات ضمن الكتلة الواحدة وعدم وجود استيراتيجية وعمل واحد, وهذا يشير الى ان تبني نظام الكوتا اظهر مخاطر نوع المشاركة إزاء كميتها[28]

ثانيا/ المرأة في السلطة التنفيذية

في الدورة الثانية لحكومة السيد نوري المالكي(2010–2014) كانت هناك وزيرة واحدة فقط لوزارة الدولة لشؤون المرأة, ومع تولي السيد حيدر العبادي رئاسة الحكومة عام 2014 صدر قرار بعد مرور عام من توليه الحكم نص على"وبحسب مقتضيات المصلحة العامة تقرر الغاء المناصب الوزارية للوزارات الاتية, وزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب وتتولى الامانة العامة لمجلس الوزراء اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد بالامر الديواني"[29]

اما في حكومة السيد عادل عبد المهدي لم تكن هناك سوى وزيرتين, الامر الذي جاء مخيبا لامال الحركة النسوية التي اشارت الى ان استحقاق المكون النسوي من الوزارات هو بما لا يقل عن 25% لتكون النساء شريكات حقيقيات في بناء العراق' كذلك عبرت بعثة الامم المتحدة عن خيبة امل ازاء عدم تمثيل النساء بشكل يتناسب مع دورهن في المجتمع في حكومة عادل عبد المهدي, وحذرت من ان تجاهل امكاناتهن هو اضاعة للفرص الهامة للعراق, اما حكومة السيد مصطفى الكاظمي فلم تأتي سوى بوزيرة واحدة لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات[30]

ان هذا التراجع في دور النساء في السلطة التنفيذية اثار حفيظة النساء من البرلمانيات والناشطات المهتمات بشؤون المرأة , ووجهن النقد للساسة العراقيين لتعزيزهم الفكر الذكوري الذي ما زال مسيطرا على الوضع السياسي, وقد اشارت النائبة عن ائتلاف دولة القانون (د.فاطمة الزركاني) الى ان المراة لم تمنح حقها في الحصول على مناصب تنفيذية في الوقت الذي تمتلك فيه القدرة على تحقيق قفزة نوعية في الوزرات التي لم تقدم الخدمات للمواطن خلال السنوات الماضية تحت ادارة الرجال[31]

كما ان البرامج الحزبية لم تعالج القضايا المرتبطة بها باليات وبرامج فعالة تطبق على ارض الواقع, ومن شأنها مساعدة المرأة على النهوض بحالها وتخطي العقبات التي يضعها المجتمع,وبالرغم من وصول عدد من النساء الى مناصب بفضل نظام الحصص, فإن الواقع الفعلي يعكس حقيقة ان الاحزاب لم تعط المرأة مسؤليات وزارية تعتبر رجالية ويبرز توزيع الحقائب الوزارية ان النساء لا تقتحمن المجال المخصص تقليديا للرجال, وهذا ما يدل على ان الاحزاب السياسية لا تزال محكومة بنسبة كبيرة بنمط ثقافي رجالي[32]

ثانيا/ المرأة العراقية في المجالس المحلية

في انتخابات عام 2013 كانت المفوضية العليا للانتخابات قد اقرت في نظام توزيع المقاعد ضمان حصول المرأة على نسبة لا تقل عن 25% من مجموع المقاعد في كل مجلس وليس على اساس مجموع المجالس كما حصل في انتخابات عام 2009,وحددت المفوضية 15 مقعد للنساء في بغداد, والبصرة 9 مقاعد, وفي ذي قار وبابل والانبار حصة النساء 8 مقاعد, وفي واسط والقادسية وميسان وكربلاءوالمثنى 7 مقاعد , وفي نينوى 10 مقاعد للنساء, وفي حال لم تحصل المرأة على ما لايقل عن 25% من مقاعد الدائرة فسيتم تخصيص مقعد من المقاعد التي حصلت عليها القائمة للمرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال , وفي حال عدم تحقق نسبة النساء في القائمة ستحدد حصة لكل قائمة من النساء من خلال قسمة عدد المقاعد المخصصة للقائمة على ثلاثة على ان تهمل الكسور العشرية وان حساب العدد المتبقي من مقاعد النساء في كل قائمة فائزة من خلال طرح عدد مقاعد النساء الفائزات [33]

ثالثا/ تقويم الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد التغيير السياسي

ابرزت تجربة المشاركة السياسية للمرأة العراقية واقع من عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار السياسي المؤثر والفاعلية السياسية على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا إلا في حالات نادرة جدا ومحدودة ولم تستطيع الكتلة النسوية داخل البرلمان على تعزيز العمل النسوي من خالل تعجيل مجموعة من القوانين التي في المجتمع والدولة ، والحق لم يكن السبب الاساس في القوانين أو موقف محدد عائدا لموقف السلطات وانما إلى عوامل اخرئ منها بنية الوعي الاجتماعي العام والايديولوجيا المتجذرة اضافة عوامل اخرى يمكن ايجازها بالاتي [34]:

1. تأثير الحروب وألازمات الاقتصادية المتتالية انعكست على المجتمع العراقي بصورة عامة ووضع المرأة بصورة خاصة حيث أن الوضع الاقتصادي يؤثر على المرأة وحياتها بصورة عامة وعلى ممارسة المرأة للسياسة بشكل خاص.

2. تدهور الوضع الامني والتفجيرات المتكررة أدى إلى تزايد عدد الضحايا في المدنيين ومنها النساء أو من جراء الهجمات العشوائية في الاسواق. إضافة إلى ذلك أن العنف السياسي والاجرامي المسلح نتيجة النزاعات الطائفية أدى إلى حالة عدم االستقرار السياسي وهذا ما يؤثر في البيئة التي تسودها الفوضى الامنية هذا ما ينعكس على نفسية المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة في العمل السياسي نتيجة الاوضاع الامنية المتردية

3. أن ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية أي أن الموروث من المعتقدات والاعراف والتقاليد والقيم مؤثر في الحياة االجتماعية التي تعيشها المرأة حيث الكثير من النساء يعارضن دائما الحياة السياسية ويفضلن أعمال أخر ى أكثر ملاءمة لشخصية المرأة وكيانها وكما أن العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأي أن مثل هذه الاعمال تناسب الرجال ولا تناسب المرأة.

الخاتمة

ان المرأة العراقية مارست ادوار فاعلة في جوانب مختلفة من الحياة السياسية بعد عام 2003 ,ولا يمكن تغافل العدد الجيد الذي حصلت عليه خاصة في الدورتين المتتالتين في السلطة التشريعية , لكن هذه الادوار كانت متواضعة بسبب القيم التي يحملها المجتمع بشكل عام الى المرأة, فضلا عن النظرة التي يحملها السياسيون الذكور ومحاولتهم اقصائهن عن ممارسة هذا الدورالذي ضمنه لهن الدستور العراقي لعام 2005 في عدة مواد دستورية وبالخصوص في موضوع الكوتا, إذ ان واقع مشاركة وتأثير المرأة العراقية لم يكن بالمستوى الذي يكأفا عدد الاصوات التي حصلت عليها , بل عبر عن ضعف هذا التمثيل, اضافة الى عدم وصول المرأة الى مواقع القرار السياسي المؤثر على صعيد البرلمان او السلطة التنفيذية او المجالس المحلية الا في حالات نادرة جدا, كما ان اشراك المرأة في العملية السياسية لم يكن دافعا ذاتيا من الاحزاب بل في الحقيقة ان الاحزاب السياسية اجبرت على الاخذ بنظام الكوتا النسائية كاسلوب اجرائي افضى الى تحسين موقع المرأة السياسي في المؤسسات التمثيلية, ولكنه لم يأتِ بتحسن نوعي إذ ظلت المرأة تدور في فلك الاحزاب وبالتالي ادت الكوتا الى نتائج عكسية اذ انتجت نسبة عددية وليس نوعية, مما يتطلب النهوض بواقع المرأة من خلال حملة توعوية تثقيفية لازالة العقبات والاتجاهات السلوكية المتوارثة التي تضع المرأة في مرتبة ادنى من الرجل, كذلك يتطلب من القيادات الموجودة في اعلى المستويات الالتزام في تحقيق الادماج الكامل للمرأة.

الهوامش

[1] **مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي , دار الكتب الوطنية , ليبيا , 2007، ص 87 .**

[2] فيليب برو , علم الاجتماع السياسي , ترجمة محمد عرب صاصيلا , ط 1, المؤسسة الجامعية , بيروت , 1998 , ص 301 .

[3] داود الباز , حق المشاركة في الحياة السياسية (دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا) , دار النهضة العربية , القاهرة , 2002 , ص 15 .

[4]– الطاهر علي محبوب, سيكولوجية التنشئة الاجتماعية, ط 1, دار العلم والايمان, القاهرة, 2010,ص 100 .

[5]– رياض غازي واخرون, تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي, مؤسسة فريدريش ايبرت, الاردن, 2012, ص14.

[6]– هادي عزيز, جاسم الحلفي, علي صاحب, اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد 2003,مؤسسة فريدريش ايبرت, الاردن, 2013, ص ص148–149.

[7]– بلقيس محمد جواد, المرأة العراقية والنظام الديمقراطي(نموذج النائبة العراقية), ط1, دار الحصاد, دمشق,2013, ص35.

[8]– هدى محمد مثنى, المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003,ط1, مركز عمان لدراسات حقوق الانسان, الاردن, 2012, ص ص63–64.

[9]– فاطمة سلومي, العراق عنوان سلسلة دراسات تاريخية–سياسية–اعلامية, مكتب دار الارقم للطباعة والنشر, بغداد, 2018, ص25.

[10] – ستار جبار علاي,العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 3003, دار السنهوري, بيروت,2018, ص ص81–82.

[11]– داود مراد حسين,علاء عبد الحسين كريم العنزي, الانظمة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في الانتخابات المحلية والوطنية(2009–2010), مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, العدد(1), جامعة القادسية, 2015, ص44.

[12]– الفقرة 4, المادة 49, دستور العراق الصادر عام 2005, ص15.

[13]– ابتسام سامي حميد, الدور البرلماني للمرأة, ط1, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة، 2015, ص191.

[14]– فاطمة حسين سلومي, الانتخابات البرلمانية العراقية 2003–2010, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد(40), مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, جامعة المستنصرية, 2012, ص122.

[15]– داوود مراد حسين, علاء عبد الحسين كريم العنزي, مصدر سبق ذكره , ص ص43–44.

[16]– نغم اسحق زيا, المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الامم المتحدة, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد(7), جامعة كركوك, 2013, ص142.

[17]– المادة 13, المادة 15, قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(45) لعام 2013, جريدة الوقائع العراقية, العدد(4300), ص ص5–6.

[18]– نبراس المعموري واخرون, رأي الناخب والناخبة بترشيح المرأة والعوامل التي تؤثر في الفوز بانتخابات مجلس النواب العراقي, منتدى الاعلاميات العراقيات بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية, 2018,ص17.

[19]– انور اسماعيل خليل, دور المرأة في عملية البناء الديمقراطي في العراق بعد عام 2003, مجلة قضايا سياسية, العدد(54) , جامعة النهرين, 2018, ص273.

[20]– بشار حسن, هدى هادي محمود, المرأة والظاهرة الحزبية في العراق بعد عام 2003, مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية, العدد(1), جامعة الموصل, 2014, ص723

[21] – ازهار محمد عيلان, المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014: الواقع والتحديات, مجلة دراسات دولية, العدد(62), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد. 2015,ص86.

[22] – امنة محمد علي, معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية, مجلة دراسات دولية, العدد(70), مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية, جامعة بغداد, 2017, ص218.

[23] – ازهار محمد عيلان, مصدر سبق ذكره, ص83.

[24]– عامرة البلداوي, المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان, على الموقع الالكتروني الاتي: www.aimothaqaf.com في 2014/3/8

[25]– احمد حمة غريب عمريلي, واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية, مجلة العلوم الاجتماعية, العدد(3), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية, المانيا, 2018,ص78.

[26]– سنان صلاح رشيد, الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 3003, مجلة العلوم السياسية, العدد(55), جامعة بغداد, 2018, ص455.

[27]– فرمان صادق, نساء العراق: نصف المجتمع و5% في الحكومة, على الموقع الالكتروني .www.kirkuk now Com في 2020/5/16

[28]– النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها, تقرير الظل الى لجنة السيداو, الجلسة السابعة والخمسين, 2014, ص15.

[29]– امنة محمد علي, مصدر سبق ذكره, ص 219.

[30]– اسامة مهدي, بغداد تبحث انشاء مجلس اعلى للمراة لتعزيز دورها في الدولة, على الموقع الالكتروني الاتي: https://elaph.com .

[31]– ,سنان صلاح رشيد , مصدر سبق ذكره , ص458.

[32]– بثينة قريع واخرون, استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس, مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوثر), تونس, 2009, ص59.

[33]– انتخابات المحافظات في موعدها , على الموقع الالكتروني الاتي: https://m.dw.com في 2013/3/29.

34– بدرية صالح عبد الله ، الدور السياسي للمراة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني ، المجلد الرابع 2015، ص 246.